الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر وفرنسا

(دراسة مقارنة)

بحث مقدم من الباحثة

أميرة محمود عبد العزيز

المدرس المساعد بالقسم

ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية

(تخصص أصول التربية)

إشراف

أ. د. سوزان محمد المهدي

أستاذ أصول التربية

كلية البنات

جامعة عين شمس

أ. م. د. نجوى مجدي مجاهد

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية البنات

جامعة عين شمس

مستخلص البحث

انحصرت الجامعات الحكومية في الحيز المحلي ولم تضع لنفسها شخصية دولية ذات رؤية مستقلة وضعف انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود.

لهذا هدف البحث الحالي الوصول إلى دراسة واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر وفرنسا، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف ومحاولة الاستفادة من الخبرة الفرنسية في تفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي. ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتبعت الباحثة المنهج المقارن. وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية للحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي المصري على ضوء الاستفادة من الخبرة الفرنسية.

Abstract of the Research

Governmental universities were confined to the local space and did not develop for them selves an international personality with an independent vision and weakness to start dealing with global sources as desired.

For this purpose, the present research aims to study the reality of the institutional mobility of institutions of higher education in Egypt and France and to identify similarities and differences and try to benefit from the French experience in activating the institutional mobility of higher education institutions.

To achieve these goals, the current research has followed the comparative approach.

The current research has reached a set of recommendations and proposals for the institutional mobility of the Egyptian higher education institutions by takin advantage of the French experience.

مقدمة:

شهد العالم في العصر الحالي تحولاً كبيراً في نظام التعليم العالي والجامعي، فأخذت الجامعات بثقافة الشراكة والتحول من الإقليمية إلى العالمية، ما تطلب تغيراً جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته، وأصبحت الجامعات التي لم تنتهج منهجاً عالمياً أقل في مركزها التنافسي عن

الجامعات ذات الطابع العالمي. ومن هنا تتضح أهمية الشراكة كآلية لتحقيق ذلك، فتضمين مؤسسات التعليم الجامعي للبعد الدولي في جميع هياكلها وأنشطتها أصبح من أهم أهداف التعليم الجامعي في العالم المعاصر، وأحد السمات التي تحدد مكانة مؤسسات التعليم الجامعي وأدائها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

لذا حرصت فرنسا كدولة متقدمة على تدعيم موقفها في مجال تفعيل الشراكة الدولية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبالفعل تم إنشاء AUF أو Agence Universitaire de la Francophonie الوكالة الجامعية الفرنكوفونية وذلك في عام 1961 بهدف إقامة علاقات تشاركية بين الجامعات التي تعتمد اللغة الفرنسية لغتها الأساسية ما يدعم التبادل العلمي بين هذه الجامعات واليوم أصبحت هذه الوكالة خير معبر عن تطور الشراكة العلمية الدولية الفرانكوفونية[1].

كما تم إنشاء PRES أو Poles de recherché et d'enseignement Supérieur أو مراكز البحوث والتعليم العالي والتي تتيح الفرصة لزيادة التماسك والترابط بين الجامعات والمدارس الكبرى والمنظمات البحثية ما يدعم موقف البحث العلمي ليلائم الاحتياجات المحلية ولمنافسة الجامعات الأجنبية المتميزة[2].

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بأهمية تنمية قدرة مؤسسات التعليم الجامعي في مصر على مواجهة متطلبات العولمة وتوسيع التعاون الدولي في مجال التعليم الجامعي وذلك تأكيداً لأهمية التوافق مع المتغيرات العالمية والاتجاه نحو عالمية التعليم الجامعي مع ضرورة أن يتم احترام خصوصية الثقافة المصرية في الحفاظ على الهوية القومية.

إلا أن الواقع يشير إلى أن التعليم الجامعي ما زال يعاني من وجود عدة ظواهر والتي من شأنها أن تعرقل جهود الشراكة الدولية وهذا ما سوف توضحه مشكلة البحث.

مشكلة البحث:

أسفرت العديد من نتائج الدراسات السابقة عن وجود قصور في مجال الحراك المؤسسي الخاص بالجامعات المصرية، منها:

1) **دراسة أميرة سامح عبد الرحمن بعنوان: دراسة مقارنة لنظم الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر وبعض الدول الأخرى** (2011) والتي أشارت إلى أنه على الرغم من ظهور الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر منذ بداية العشرينيات من القرن العشرين، حيث أنشئت الجامعة الأمريكية، وما تلا ذلك

([1]) Bernard Cerquiglini: Agence Universitaire de La Francophnie, France, MB Graphism, 2013, p.4.

([2]) Blandine la perche: Lavalorisation de la recherché publique en France et la question de l'université, document de travail, no. 16, France, PRI, 2010, p.16.

مؤخراً من إنشاء الجامعة الفرنسية والجامعة الألمانية، وكذلك الجامعة البريطانية والجامعة الروسية، وجامعة الأهرام الكندية، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تدور حول هذه الجامعات[3].

2) **دراسة أميمة حلمي مصطفى بعنوان: تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر** (2015)، والتي توصلت نتائجها إلى انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وضعف انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل[4].

3) **دراسة محمد عبد الرؤوف علي بعنوان: الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري [دراسة مستقبلية]** (2016)، والتي أشارت نتائجها إلى أنه بالرغم من التاريخ الطويل للجامعات الحكومية المصرية والذي كفل لها ميزة السبق في النشأة والتطور على المستوى الإقليمي، ووفر لها رصيداً قوياً في الخبرات الدولية، إلا أنها لم تطور نفسها لتكون شخصية دولية ذات رؤية مستقلة، واعية ومتواكبة مع الاتجاهات العالمية، ومبادرة إلى خدمة المصالح والأهداف القومية الاستراتيجية على المستوى الدولي[5].

ومن هذه المشكلة تنبثق الأسئلة التالية:

1) ما واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر؟
2) ما واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في فرنسا؟
3) ما أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وفرنسا في مجال الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي؟
4) كيف يمكن تفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر على ضوء الخبرة الفرنسية؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى ما يلي:

1) دراسة واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر.
2) الكشف عن واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في فرنسا.
3) الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وفرنسا في مجال الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي.
4) الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر على ضوء الخبرة الفرنسية.

([3]) أميرة سامح عبد الرحمن السيد، دراسة مقارنة لنظم الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر وبعض الدول الأخرى، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2011م، ص2.

([4]) أميمة حلمي مصطفى، تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، المجلد (60)، جامعة طنطا، 2015م، ص ص42–117، ص ص46–47.

([5]) محمد عبد الرؤوف علي، الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري دراسة مستقبلية، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2016م، ص359.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة اعتبارات منها:

1) ندرة الدراسات المقارنة المتعلقة بفرنسا - على حد علم الباحثة - والمتعلقة بالحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي.
2) تميز التجربة الفرنسية في مجال الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي.
3) يعالج البحث موضوعاً على جانب كبير من الأهمية عالمياً ومحلياً، فمرحلة التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية التي يمر بها الإنسان وذلك لأن من خلالها يتحدد مصيره ومساره في الحياة.
4) من المأمول أن يسهم البحث في تفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي بمصر على ضوء الخبرة الفرنسية.
5) قد يقدم البحث تشخيصاً لجوانب القوة ومواطن الضعف في التعليم الجامعي بمصر بهدف معالجة بعض المشكلات التي يعاني منها.
6) قد يتيح البحث الفرصة للاستفادة من جوانب القوة التي تسفر عنها الدراسة المقارنة للحراك المؤسسي بفرنسا لتفعيل الحراك المؤسسي بمصر في ضوء الأوضاع الثقافية للمجتمع المصري.
7) قد يفيد البحث واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار في النهوض بالحراك المؤسسي في مصر على غرار التقدم الواضح في الحراك المؤسسي بفرنسا للاستفادة من خبراتها.
8) يأتي هذا البحث متوافقاً مع توجه الجامعات المصرية للتعاون الدولي والتبادل المعرفي وعقد اتفاقيات الشراكة والتوأمة مع الجامعات العالمية.

حدود البحث:

اقتصر البحث على مرحلة التعليم الجامعي، خاصة وأن الجامعات المصرية يجب أن تخوض عملية تغيير جذري وشامل يوافق متطلبات العصر في ظل التحديات العالمية المعاصرة، والتي تستلزم تطوير الجامعات نحو ترتيبات أكثر دولية. وقد ركز البحث على الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر مثل: الجامعة الأمريكية والألمانية والفرنسية بالقاهرة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية. كما اختيرت فرنسا باعتبارها من الدول المتقدمة في مجال الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي، وترتكز الدراسة الحالية على عدة محاور منها: أهداف الحراك المؤسسي، أدوات الحراك المؤسسي، أمثلة للحراك المؤسسي، مبادرات الحراك المؤسسي.

منهج البحث:

في ضوء طبيعة الموضوع وحدوده وأهدافه، فإن البحث الراهن يسير وفقاً للمنهج المقارن. وتتمثل أبعاد منهجية البحث التربوي المقارن في الآتي[6]:

1) **البعد التاريخي**: ويختص بدراسة الظاهرة التعليمية موضوع البحث وعلاقتها بالظواهر التعليمية الأخرى ذات العلاقة، وكذلك علاقتها بمجتمعها في الدول المختارة للبحث.

([6]) شاكر محمد فتحي أحمد، وهمام بدراوي زيدان، **التربية المقارنة: المنهج، الأساليب، التطبيقات**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003م، ص ص93-97.

2) **البعد الوصفي**: ويتم على مستويين: الأول يختص بدراسة الظاهرة التعليمية في وصفها المعياري، ويهتم هذا المستوى بتوضيح العلاقات بين أجزاء الظاهرة التعليمية ذاتها بعضها ببعض، وعلاقة الظاهرة ببيئتها المحيطة، وكذلك استخلاص مؤشرات نظرية. ويختص المستوى الثاني بدراستها في الدول المختارة للبحث.
3) **البعد التحليلي الثقافي**: ويختص بإظهار القوى والعوامل الثقافية المسئولة عن الوضع الراهن للظاهرة التعليمية.
4) **البعد المقارن التفسيري**: ويقصد به تحديد أوجه التشابه والاختلاف للظاهرة التعليمية في دول البحث، وتفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالظاهرة التعليمية.
5) **البعد التنبؤي**: ويعكس الجانب النفعي أو الإصلاحي للتربية المقارنة ولكن على نحو استشراف للمستقبل التربوي للظاهرة التعليمية موضوع البحث للدولة التي تعاني من مشكلات بشأنها.

مصطلح البحث:

تمثل مصطلح البحث في: **الحراك المؤسسي: Mobilité Institutionnelle**

ويقصد بالحراك المؤسسي: إنشاء مؤسسات للتعليم العام أو الخاص في الخارج، كما أنه يأخذ صوراً عديدة أخرى منها: إنشاء المؤسسة للكمبوس Campus: منظمة لتحسين وتعزيز التعليم العالي الفرنسي في الخارج أو شراء مؤسسة في الخارج أو الدمج بين الجامعات ضمن كيان مؤسسي واحد[7].

التعريف الإجرائي للحراك المؤسسي:

تفعيل علاقات التعاون والشراكة والتوأمة الدولية بين الجامعات الوطنية والأجنبية وذلك عن طريق إنشاء فروع للجامعات الوطنية بدولة أجنبية والعكس صحيح، بغية تحقيق مزيد من السمعة الدولية للجامعات الأجنبية، وكنوع من التضامن مع الدول النامية.

بعد أن عرضت الباحثة لمنهجية البحث سوف تعرض الإطار النظري ثم أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وفرنسا في مجال الحراك المؤسسي بمرحلة التعليم العالي وذلك للخروج بعدد من التوصيات والمقترحات الإجرائية، وسوف تعرض الباحثة لما سبق بالتفصيل على النحو التالي، وتعرضه الباحثة من خلال الآتي:

أولاً: واقع الحراك المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي في مصر:

تمتد الجذور التاريخية لنظم التعليم العالي في العصور الوسطى، حيث ظهرت أكاديمية الإسكندرية ومكتبتها الشهيرة في إرساء تراث علمي مجيد في العصر البطلمي والروماني، ولكن حدث تطور ملحوظ في نظام التعليم العالي خاصة بعد الفتوحات الإسلامية، واتساع الدولة الإسلامية وأنشئت الجوامع المدارس، وأنشئ الجامع الأزهر، ومدارس الأمويين، ومدارس نظام الملك، والقيروان، وقرطبة

---

(7) Mohamed Harfi: Etudiants et Chercheurs a l'horizon 2020: Enjeux de la Mobilité international le et de l'attractivité de la France, Paris, Commissariat general du plan, Septembre, 2005, p.36.

وغيرها، تلك المؤسسات التعليمية العليا التي أدت إلى ظهور الحضارة الغربية بعد أن ترجمت تراثها العلمي والثقافي والفكري[8].

والجامعة هي المؤسسة التي تجمع وتؤلف وتربط، وتكون ساحة للالتقاء والتفاعل والتكامل وهي جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية، وإنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها مع بعض من مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة ... وفيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني والمصائر الحياتية (الثقافة القومية العربية مثلاً) ومع الثقافات الإنسانية الأخرى، بما يؤدي إلى إثراء حصيلة النخب في تعاملها مع مجتمعها في إطار الظروف العالمية المحيطة به، وانطلاقاً من معطيات واقعه وتطلعاته الحضارية[9].

وقد انقسمت الجامعات من حيث الحجم إلى[10]:

1) جامعات تتكون من حرم جامعي واحد.
2) جامعات لها فروع أو مراكز علمية في الأقاليم.
3) جامعات تتكون من سلسلة من الوحدات الجامعية المتناسبة يدير كلاً منها جهاز إداري مستقل ويتم تحقيق التنسيق والتكامل بينها بواسطة مجلس إدارة عليا.

ففي ظل تسارع وتيرة العولمة، فإن مؤسسات التعليم العالي، في جميع أنحاء العالم، كثيراً ما تجد فرصاً لتوسيع نطاق في مناطق جغرافية جديدة. وبالنسبة لبعض المؤسسات التعليمية، فإن الفرصة تكمن في الحاجة إلى نمو إيراداتها وتعزيز سمعتها. وبالنسبة للمؤسسات التعليمية الأخرى، فإن الطلب الكبير من قبل الطلاب على الخبرات أو التجارب التعليمية الأكثر عالمية، يصنع أساليب جديدة في التعليم التي تتجاوز الحدود. وبغض النظر عن الأسباب، فإن عدداً متزايداً من مؤسسات التعليم العالي تستفيد من هذه الاتجاهات العالمية لدفع نمو التعليم عبر الوطنية والبحث العلمي إلى الأمام[11].

حيث تؤكد رسالة جامعة عين شمس ما يلي[12]:

([8]) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991م، ص72.

([9]) حامد عمار، دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، **مجلة دراسات تربوية**، مجلد 2، الجزء الثامن، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، سبتمبر 1987م، ص ص96-97.

([10]) المجالس القومية المتخصصة، **سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات**، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1981م، ص207-208.

([11]) تقرير شركة كيه بي ام جي (KPMG) توسيع المدن الجامعية درس في التوسع العالمي الناجح لمؤسسات التعليم العالي سويسرا، شركة كيه بي ام جي، 2012، ص62، **مجلة الراصد الدولي**، العدد 25، السنة الثالثة، المملكة العربية السعودية، مرصد التعليم العالي، يناير 2013م.

([12]) الجوهرة الحقباني وأخريات، **نماذج الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية والعالمية**، ندوة ألقيت في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص6.

- أن تصبح جامعة عين شمس ذات ميزة تنافسية عالمية في إدارة منظومة ابتكارية في التعليم والبحث والمعرفة وخدمة المجتمع.
- جامعة عين شمس مؤسسة تعليمية وبحثية وخدمية تتبنى الابتكار وتؤهل معرفياً ومهارياً خريجاً قادراً على المنافسة في سوق العمل وخدمة المجتمع طبقاً للمستجدات العالمية[13].

هذا بالنسبة لجامعة عين شمس كجامعة حكومية، أما بالنسبة للجامعة الخاصة فهي تعتبر نوعاً من المشاركة غير الحكومية في مسئولية إعداد الكوادر اللازمة لمقابلة الحاجة الجماهيرية الملحة للتخصصات الجديدة في مجال التعليم العالي. ومن أمثلة الجامعات الخاصة المصرية[14]:

1) جامعة فاروس والتي أنشئت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 252 لسنة 2006 والتي اتخذت محافظة الإسكندرية مقراً لها.
2) جامعة النهضة والتي أنشئت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 253 لسنة 2006 والتي اتخذت محافظة بني سويف مقراً لها.
3) جامعة المستقبل والتي أنشئت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 254 لسنة 2006 والتي اتخذت محافظة القاهرة مقراً لها.

بالإضافة إلى[15]:

4) جامعة النيل وهي جامعة خاصة غير هادفة للربح، ومتخصصة في مجال الدراسات العليا والبحوث التطبيقية في المجالات التكنولوجية، إذ تقدم مجموعة من البرامج الأكاديمية لنيل درجة الماجستير في مجالات إدارة التكنولوجيا وإدارة الأعمال والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (هندسة البرمجيات) وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية وطبقاً لأعلى معايير الجودة المستخدمة في تقديم العملية التعليمية.

5) الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني:

وتقوم الجامعة بتوفير خدمات تعليمية وتدريبية من خلال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وقد تم إنشاء هذه الجامعة بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم التابع لمجلس الوزراء ويشكل التدريس الإلكتروني بها 75% من المناهج، والباقي للمحاضرات التقليدية وتم إقامتها في مدينة بدر بالقاهرة، وتركز برامجها على مجالي تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال. ومن أهم التطبيقات المعاصرة للتعاون التربوي الدولي على المستوى المؤسسي ما يلي:

أ) مؤسسة التعليم العالي المتعلمة:

تفترض نظرية المنظمة المتعلمة رغبة كل فرد في المشاركة المعرفية مع الآخرين واعتناق فكر المنظمات، التعلم الجماعي من خلال الفريق، اتحاد الرؤى، كما تفترض تفوق وتميز الأفراد العاملين

([13]) Available at http:www.asu.eda.eg 28/10/2018

([14]) عادل عبد التواب بكري وثروت سعد زغلول، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، 2006م، ص160–166.

([15]) تقارير معلوماتية، سمات التعليم الجامعي والعالي، العدد (16)، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إبريل 2008م، ص ص6–9.

والأفراد داخل مؤسسة التعليم العالي هم المعنيون بالتعلم التنظيمي، فما يتعلمه الفرد ينعكس على الجماعة ثم على المستوى الكلي للمؤسسة[16].

ب) التعليم العالي والجامعي:

باعتباره أحد أهم مجالات التعاون التربوي الدولي والذي يتم فيه تطبيق آليات للتعاون على المستوى الدولي من خلال المنظمات الحكومية وعلى المستوى المؤسسي من خلال عمل المنظمات غير الحكومية وتوأمة الجامعات، وكذلك من خلال التبادل المعلوماتي الإلكتروني[17].

ويشكل برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية أهم نشاط توسعي لليونسكو في مجال التعليم العالي، حيث بلغ عدد الكراسي الجامعية وشبكات توأمة الجامعات التي أنشئت حتى الآن ما يزيد عن 500 كرسي وشبكة في جامعات 113 دولة عضو في اليونسكو،وأكثر من 700 مؤسسة تعليمية، يرمي هذا البرنامج إلى بناء القدرات في مجال التعليم العالي من خلال نقل المعرفة وضمان روح من التضامن بين الأكاديميين والباحثين. وقد نجح البرنامج، من بين أمور أخرى في نقل الخبرات الرفيعة المستوى، توفير منتدى لتبادل المعرفة، إنشاء هيئات دولية والمشاركة في إعادة بناء التعليم. وقد أضفت مبادرة أكاديميون بلا حدود في نوفمبر 2005 بعداً جديداً على برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية. فهي ترمي إلى تحسين أداء الجامعات في مجالات البحث وتطوير البرامج، الأمر الذي يتيح إنشاء مراكز الامتياز وفتح المجال أمام الأساليب المبتكرة للحفاظ على جودة التعليم العالي عبر الحدود[18].

وقد طورت المبادئ التوجيهية لتوفير الجودة في التعليم العالي عبر الحدود بالتعاون مع البلدان الأعضاء وغيرها من الجهات الرئيسة المعنية في مجال التعليم العالي، وتشكل استجابة تعليمية للتسويق المتنامي للتعليم العالي، كما أنها تعالج مسألة محددة هي توفير التعليم العالي عبر الحدود وجودته. وهذه المبادئ التوجيهية طوعية وغير ملزمة تتمثل أهدافها الرئيسة في دعم وتشجيع التعاون الدولي والتفاهم لضمان الجودة عموماً وحماية الطلاب وغيرهم من الجهات المعنية في مشاريع مزودي التعليم الذين يفتقرون للمصداقية، وتشجيع تطوير جودة التعليم العالي عبر الحدود بما يتلاءم مع الاحتياجات البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتستخدم هذه المبادئ كأداة مرجعية لبناء القدرات في إطار إصلاح نظام التعليم العالي[19].

([16]) شريف عبد المعطي العربي وأحمد حسن القشلان، تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي في ضوء مدخل التعليم التنظيمي وإدارة الجودة الشاملة، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الثاني، العدد 3 الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، 2009، ص95.

Available at http://ust.edu/uaqe/count 29/11/2017

([17]) أمين النبوي، التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية، **مجلة التربية**، العدد الأول، المجلد الرابع، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارن والإدارة التعليمية، مارس، 2001م، ص120.

([18]) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم العالي، مكتب إعلام الجمهور، أبريل 2006م، ص1.

([19]) المرجع السابق، ص2.

ولعل من أهم خصائص الجامعة العالمية أن هناك تغيرات في إنتاج المعرفة، حيث تركز عملية إنتاج المعرفة على البحث عن التميز والعمل الجماعي والتعاون الدولي والاهتمام الأكبر بالجوانب التطبيقية عن التفكير الفلسفي. هذا إلى جانب التغيير في المهنة الأكاديمية مع اتجاه الجامعة إلى شمولية أوسع واحتواء تخصصات أكثر تعددية وتركيزها على البحوث، هذا بالإضافة إلى أن الجامعات أصبحت أكثر جرأة في المغامرة وحدة المنافسة[20].

وعلى المؤسسات التي تسعى لتحقيق التميز – ومن بينها المؤسسات التعليمية - أن يتوفر لديها أمران[21]:

الأول: استقطاب الأفراد المبتكرين الذين يمثلون الموجودات الحقيقية الأكثر جدوى في تطور المؤسسة.

الثاني: العوامل التنظيمية الملائمة التي تعمل على دعم الابتكار ومساندته من خلال المناخ التنظيمي الذي يحفز على الابتكار ويدعم المبتكرين.

فمن ركائز التميز[22]:

1) **الشفافية** وتتضح من خلال الآتي:

أ) تبادل المعلومات بين جميع مستويات المؤسسة.

ب) إيجاد معلومات معتمدة للمؤسسات الحكومية.

ج) نشر قصص النجاح.

د) مناقشة معوقات تقديم الخدمات.

هـ) تعاون المواطنين في تحقيق النتائج.

2) **تحقيق النتائج** وتتضح من خلال:

أ) فهم وتأمل رؤية للمؤسسة.

ب) إنجاز الغايات الملموسة.

([20]) سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، الجامعات التعليمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية، الإصدار الثاني والعشرون، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م، ص52.

([21]) إيهاب الحالي، آليات تقييم وتطوير البرنامج المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي وفق معايير التميز، **المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، مصر، القاهرة، القرية الذكية، سبتمبر 2012م، ص43.

([22]) المرجع السابق، ص46.

ج) العمل الأفضل وبأقل تكلفة.

د) الاستغلال الأمثل للموارد.

3) **خدمة المستفيد**:

أ) تلبية متطلبات المواطنين.

ب) التركيز على الخدمة الأفضل.

ج) أخذ آراء المواطنين ومقترحاتهم بعين الاعتبار.

وتبرز أيضاً أهمية التعاون الدولي باعتباره أساساً لتقدم التعليم الجامعي وبخاصة في البلاد النامية. إذ يتيح هذا التعاون إيقاف نزيف هجرة العقول من الجنوب إلى الشمال، حيث يسمح بالانتقال السريع للمعرفة والتكنولوجيا، وتوفير الحوافز لبقاء العقول في بلادها. ويتطلب تحقيق ذلك إدراك المنظمات الدولية، وجامعات البلاد المتقدمة لحاجة البلاد النامية إلى تحسين جامعاتها، ومساعدتها على حل مشكلاتها ومواجهة الصعوبات التي تواجهها الجامعات[23].

ويوجد في بعض الكليات تشابك في بعض موضوعات الدراسة مع الدراسات التربوية ومع ذلك لا يتم الاستعانة بأساتذة التربية، فمثلاً موضوعات في اقتصاديات التعليم في كليات التجارة أو اجتماعيات التربية في أقسام الاجتماع في كليات الآداب، أو تاريخ التعليم في أقسام التاريخ بكليات الآداب، مما تملك كليات التربية المساعدة فيه بكل الثقة العلمية نظراً لضمها لعدد كبير متخصص في مثل هذه المجالات، لكن كليات التجارة والآداب لا تفكر غالباً في مد يدها ابتغاء صور من التعاون[24].

ولهذا تعددت مبادرات الإصلاح رغبة في القضاء على تلك المعوقات، حيث إن الجامعات في القرن الحادي والعشرين تبحث عن فرص الشراكة مع جامعات نظيرة لها، وكذلك مع قطاع الأعمال وهي بالتالي تنظر إلى نفسها كإمكانات فنية وليس كمكان فقط، كما أنها تستجيب إلى التوازن المتغير في اقتصاديات العالم المتأرجحة شرقاً وغرباً، حيث إن هدف الجامعات تقديم خدمات جيدة لطلابها[25].

وهذا ما أكدته دراسة سهام يس وجمعة سعيد تهامي بعنوان دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات، حيث أشارت نتائج تلك الدراسة إلى ضرورة توقيع بروتوكولات تعاون مع جامعات ومعاهد عالمية في المشروعات والبحوث وتشجيع

([23]) أحمد إسماعيل حجي، **التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003م، ص41.

([24]) سعيد إسماعيل علي، **تعليمنا بين الأمس والغد**، القاهرة، عالم الكتب، 2004م، ص391.

([25]) المؤتمر الدولي عن جامعة القرن الحادي والعشرين، مسقط، وزارة التعليم العالي، 17–19 مارس 2001م، **مجلة مركز البحوث التربوية**، العدد العشرون، السنة العاشرة، القاهرة، دار الشروق، يوليو 2001م، ص214.

أعضاء هيئة التدريس والباحثين على نشر بحوثهم في مجلات دولية، مع زيادة عدد الاشتراكات في مجلات مصرية وعربية وعالمية في مختلف التخصصات[26].

فقد تعدد العنصر الأجنبي سواء من خلال الجامعات الأجنبية في مصر مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، الجامعة الألمانية بالقاهرة، الجامعة الفرنسية بالقاهرة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، أو من خلال الشركاء الأجانب للجامعات المصرية مثل البنك العالمي، الاتحاد الأوروبي، وكالة التنمية الدولية، اليونسكو، مؤسسة فورد والصندوق العربي الخليجي[27].

وبالإضافة إلى الدراسة السابقة فقد حدد المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي 12 مجالاً لتطوير العناصر الرئيسية لمنظومة التعليم العالي، ومن هذه المجالات ما يلي[28]:

1) تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

2) إنشاء مراكز التميز العلمي والبحثي.

3) تقديم الأداء والاعتماد في ظل نظام الجودة الشاملة.

ومن أنماط التعاون الدولي التي تستحق الذكر في مسيرة منظمة اليونسكو تشكيل لجان دولية فنية لإنجاز مهمات محددة ومن هذه اللجان، اللجنة الدولية للتعليم لمواجهة القرن الحادي والعشرين، وقد تم تشكيل هذه اللجنة في الدورة (26) للمؤتمر العام للمنظمة عام 1991م، وقدمت تقريرها للمنظمة عام 1996م تحت عنوان التعليم ذلك الكنز المكنون، ويدعو التقرير إلى التعاون الدولي في مجال التربية والتعليم مدى الحياة[29].

ومن عناصر تحديث منظومة التعليم الجامعي: التبادل مع المحيط الخارجي وذلك من خلال ربط كل قسم من أقسام الكليات في الجامعة بنظيره في جامعة أخرى في دولة متقدمة بحيث ينجم عنه: التآخي

([26]) سهام يس أحمد، وجمعة سعيد تهامي، دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية، في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد 19، العدد 81، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، أكتوبر 2012م، ص254.

([27]) تدويل التعليم العالي في أوروبا والمنطقة العربية، ص11.

([28]) عادل عبد الفتاح سلامة، واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، **المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، تطوير إدارة التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة زايد، أبو ظبي، 7–8 ديسمبر 2011م، ص47.

([29]) محمد الدبيان، اليونسكو معمل الفكر العالمي، **مجلة المعرفة**، العدد 105، المملكة العربية السعودية، فبراير 2014، ص13.

والتعاون العلمي والثقافي، وتبادل المعلومات، والأبحاث ومواءمة مستوى الامتحانات على المستوى العالمي، وتيسير الاعتراف بالشهادات الممنوحة[30].

لذا كان الهدف من مشروع إنشاء فرع جامعة القاهرة الدولي هو تقديم برامج علمية جديدة من خلال التعاون مع الجامعات الأجنبية المتميزة في تخصصات علمية معينة وسوف يتم الاتفاق مع مجموعة من الجامعات الإنجليزية والأمريكية والألمانية للتوصل إلى شكل الاتفاق النهائي ويتم تنفيذ المشروع من خلال تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص[31].

ومع تفاوت درجات النقل والاقتداء بالجامعات الغربية، فسوف نجد قدراً كبيراً من سمات جامعتنا ما يزال مرتبطاً بعلاقة القطر العربي بتاريخ تبعيته الاستعمارية السابقة، أو لظروف علاقاته الحديثة مع أي من الدول الصناعية الكبرى[32].

ثانياً: واقع الحراك المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي في فرنسا:

شهد القرن الثالث عشر البداية الأولى لنشأة الجامعات الفرنسية مثل جامعة السوربون والتي أسسها روبر سوربون وكانت هذه الجامعات تهدف تكوين النخب المدنية والدينية.

ومع قيام ثورة 1773م تم إلغاء الجامعات وأنشئت المدارس الكبرى المتخصصة.

وفي 10 مايو 1806 تم إنشاء جامعة نابليون، كما تم إنشاء مجلس للجامعة.

وبصدور قانون فالو في عام 1850 سميت جامعة نابليون بجامعة فرنسا. وبحلول عام 1854 تم استبدال الجامعات بالكليات، وأخيراً في 1896 أخذت هذه الكليات لقب الجامعات[33].

ومن جهة أخرى، فقد حددت المادة L123-3 من قانون التعليم وظائف التعليم العالي وأشارت إلى الأهداف الستة للجامعات وهي[34]:

1) التعليم المستمر والتدريب.

([30]) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الحادية والثلاثون، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، 2003–2004، ص229.

([31]) الخطة الاستراتيجية لجامعة القاهرة، 2010–2015، جامعة القاهرة، ص54.

30/1/2017. http://cu.edu.eg.

([32]) حامد عمار، في **آفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة**، القاهرة، مكتبة الدار العربية، 2003م، ص109.

([33]) E. Lams/maj: C. Le Maitre: Tronc Commun Administration, Fiche 1-9: Les Universités, Cooperation des CRFCB, 2016-2017, p.1.

Available at Media dix. U-Paris 10 Fr 23/6/2017.

([34]) E. Lams/ Maj. C. Lemaitre: Ibid. p.2.

2) البحث العلمي والتقني ونشر النتائج والاستفادة منها.
3) توجيه الطلاب وإلحاقهم بسوق العمل.
4) نشر الثقافة والمعارف العلمية والفنية.
5) المشاركة في إنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي والبحث العلمي.
6) التعاون الدولي.

ويتضح من الوظائف رقم (5-6) دور الجامعة كمؤسسة للتعاون الدولي حريصة على المشاركة في إنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تنوع نظام التعليم العالي الفرنسي ما بين جامعات ومدارس كبرى ومنظمات بحثية حيث يوجد في فرنسا (83) جامعة، (205) مدرسة كبرى للهندسة، (220) مدرسة كبرى للتجارة والإدارة والمحاسبة، (102) مدرسة للفنون، و(20) مدرسة للعمارة. هذا وقد أشار ميثاق البحث العلمي إلى وصول عدد المراكز البحثية إلى (17) مركزاً للتعليم العالي والبحث العلمي[35].

وقد يتيح هذا التنوع الفرصة في تلبية احتياجات الشعب الفرنسي وتحقيق مواءمة مع متطلباته.

وقد شهت الأعوام الأخيرة انفتاح المؤسسات دولياً، حيث تعتبر الجامعات (إحدى هذه المؤسسات) أنه من أهم وظائفها إدماج البعد الدولي في جميع مشروعاتها المؤسسية.

هذا وقد تعدى الأمر التعاون بين الأفراد إلى تعاون بين المؤسسات[36].

وبصفة عامة تتضح أهمية المؤسسات (الجامعات) في أنها العنصر الأهم المسئول عن تحسين الإمكانات والفرص التي تقدم في الخارج، ويتم ذلك من خلال إدارة المهام لتسهيل عمليات الحراك وإنشاء الشبكات المؤسسية حيث لا يمكن أن يحدث تحسين لتلك الفرص والإمكانات التي تقدم في الخارج دون الاهتمام بالعاملين على تحسين تلك الفرص والمبادرات سواء كانوا (طلاباً، أساتذة، باحثين، مديرين، ورؤساء المؤسسات) [37].

كما أن انتشار المؤسسات الفرنسية في الخارج وبالأخص الجامعات البحثية ذات الشراكة مع المعامل والشبكات العلمية في الخارج يسهم بدوره في تطوير التعاون مع أفضل الجامعات العالمية

([35]) Argumentaire pour la Promotion des Etudes en France.

http:www.label France. Education. Org. 31/5/2017, Ibid, p.6.

([36]) David Alexandre Bonne: Analyse de l'ouverture International des Etablisse Ments d'enseignement supérieur et de recherché de grand est, France, Strasburg conseil SARL, Janvier, 2007, p.27.

([37]) France straégie L'Enseignement supérieur Francais par de la les Frontiéres. L'urgence d'une stratégie, France, www.stratégie.gov. Fr, 2016, p.8.

المتميزة، على سبيل المثال، يمكن لمؤسسات البحث الفرنسية التعاون مع الجامعات الآسيوية التي تتمتع بالعديد من المجالات العلمية المتخصصة والتي تستثمر البحوث المتطورة[38].

هذا ويقصد بالحراك المؤسسي في فرنسا: إنشاء مؤسسات للتعليم العام أو الخاص في الخارج، كما أنه يأخذ صوراً عديدة أخرى منها: إنشاء المؤسسة للكمبوس: منظمة لتحسين وتعزيز التعليم العالي الفرنسي في الخارج أو شراء مؤسسة في الخارج[39].

ومن أنواع الحراك المؤسسي أيضاً: الدمج بين الجامعات حيث يمكن للعديد من الجامعات أن تندمج ضمن كيان مؤسسي واحد، خاضع لموافقة مجلس إدارة تلك الجامعات ولموافقة وزارية صادرة بمرسوم. وبالفعل فقد تم الدمج بين جامعات ستراسبورج 1، ستراسبورج 2، ستراسبورج 3، بهدف إنشاء جامعة واحدة فقط تسمى جامعة ستراسبورج.

وقد بدأت فكرة تقليص النسيج الجامعي بالتزامن مع إنشاء مراكز البحث العلمي والتعليم العالي[40].

وقد تعددت أهداف الحراك المؤسسي وهي كالتالي[41]:

1) تعزيز القدرة التنافسية.
2) تدعيم النفوذ الوطني.
3) تحقيق ديناميكية التعليم العالي والبحث العلمي.
4) التواجد ضمن الشبكات البحثية الدولية.
5) زيادة المنافسة الدولية والوطنية لمؤسسات التعليم العالي.

وتعتبر فرنسا من الدول الرائدة في هذا المجال، فقد أكد مرصد التعليم العالي عبر الحدود في عام 2015 وجود عدد (12) حرماً جامعياً فرنسياً عبر العالم كله، ما يضع فرنسا في الترتيب الرابع بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا. وفيما يتعلق بالشراكة الجامعية، احتلت فرنسا مرتبة مشرفة

([38]) France Stratégie: Ibic, p.11.

([39]) MoHemed Harfi: op. cit. p.36.

([40]) Département des Affaires juridiques: Loi 2007-1199 du 10 aout 2007 relative aux libertés et responsabilités des universités LRU ct ses Textes d'Application, France, Inserm, Octobre, 2009, pp.1-2.

([41]) Aspacia Nanaki: Le rayonnement des universités Francaises, Internatione lisation et Politique Internationale. Des universités colloque Annuel des presidents d'université, Nantes, CPU, 15, 16 et 17 Mars, 2006, p.19.

أيضاً، حيث تتمتع جامعات فرنسا بوجود تخصصات ذات سمعة دولية مثل العلوم الهندسية والإدارة والعلوم الإنسانية[42].

وقد تعددت الأدوات التي سهلت من عمليات الحراك المؤسسي ومنها على سبيل المثال:

1) كمبوس فرانس: Campus France

هي مؤسسة عامة خاضعة لإشراف وزارة الشئون الخارجية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد أنشئت هذه المؤسسة في 30 ديسمبر 2011 بعد صدور قانون 27 يوليو 2010 الذي يشير إلى أن مؤسسة كمبوس فرانس قد حلت محل GIP Campus France ورابطة إيجيد Association Egide، كما أنها وبحلول عام 2012 تولت تأدية واستئناف الأنشطة الدولية التي بدأها (CNOUS) المركز الوطني للأعمال الجامعية والمدرسية[43].

ومن أمثلة الجامعات الفرنسية التي لها حرم جامعي في الخارج جامعة باريس4 السوربون الموجودة في أبو ظبي والتي أنشئت في عام 2006 وإنشاء المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية ESSEC الفرنسية في سنغافورة في عام 2005[44].

2) اديو فرانس: Edu France

هي رابطة ذات فائدة عامة، تم إنشاؤها في 1998 من قبل وزارة الشئون الخارجية ووزارة التعليم الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية وذلك لضمان تعزيز التعليم العالي الفرنسي في الخارج، وقد انضم إلى هذه الرابطة (188) مؤسسة للتعليم العالي. وتقوم الاديوفرانس بالشراكة مع السفارة بإحياء شبكة مكونة من (75) مؤسسة منتشرة في الخارج وموزعة في (45) دولة[45].

3) PRES مراكز أقطاب البحث العلمي والتعليم العالي:

([42]) Nicolas Charles et Autres: Investir, dans l'internationalisation de l'Enseighement superieur, France, France Stratégie, 2016, p.75.

([43]) Sylvie Brulatout – Conway et Marguerite de la Roche Fou Cauld: Agence Francaise pour la promotion de l'enseignement supérieur, l'Accueil et la Mobilité internationale, France, Séminaire REDOC, Campus Franc, 2013, p.3.

([44]) Centre Pour la Recherche et l'innovation dans l'enseignement: l'enseignement superieur a l'Horizon 2030, France, OCDE, 2011, p.85.

([45]) Aurélie Filippetti: Action extérieur de l'état, rayonnement culturel et rayonnement scientifique de l'état No. 189, France, Commission des Affaires culturelles, Familiales et sociales, 2008, p.22.

تقوم كل من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات بل وأيضاً المنظمات والمدارس الكبرى بإدماج طاقتها في مشروع مشترك من أجل إنشاء مركز للبحث العلمي والتعليم العالي، وتسمح هذه المراكز للمؤسسات بحشد الأنشطة الأساسية للتعليم العالي والبحث العلمي للتعزيز من فعاليتها وقدرتها على الجذب وتحقيق المزيد من التنافسية الدولية[46].

4) الشبكات المؤسسية:

هي عبارة عن مجموعة من مؤسسات التعليم العالي والمكونة من معاهد وكليات ومدارس كبرى وهي موزعة على حسب المجالات والتخصصات المختلفة. وتقوم تلك الشبكات بالربط بين مجموعة من مؤسسات التعليم العالي، كما أنها تسهم أيضاً في تعزيز التعليم الجامعي في تلك التخصصات وذلك مع إمداد المجتمع الجامعي الفرانكوفوني بالمعلومات المتخصصة والمتعلقة بالأنشطة المختلفة[47].

هذا وقد تعددت المميزات الناتجة عن وجود مؤسسات التعليم العالي الفرنسية بالخارج وهي كالتالي[48]:

أ) تعزيز السمعة الدولية للمؤسسة في فرنسا وفي الخارج.

ب) زيادة حجم الإيرادات.

ج) انتقاء أفضل الطلاب.

د) تنمية الشراكات البحثية.

هـ) متابعة لأنشطة الشركات والمشروعات المختلفة.

و) تعزيز فعالية التعاون من أجل التنمية.

ز) تقديم دراسات متنوعة ومتعددة الجنسيات.

وسوف توضح السطور التالية بعض الأمثلة الخاصة بالمؤسسات الفرنسية الموجودة في الخارج وبعض نماذج للشراكات الثنائية مع الدول المستهدفة.

1) الكلية القانونية الفرنسية الرومانية:

([46]) Les Fiches Pratiques de Nouveaux outil de Coopération, renforcant l'attractivité et la visibilité de la recherché et de l'enselgnement supérieur. Available at: nouveaux – Outils: Fiche technique. Pdf. 20/6/2017.

([47]) Direction de la cooperation et des Echanges inter – universitaires. Programme auf, France, MESRS, Septemre 2009, p.10.

([48]) France stratégie: op. cit. p.3.

في عام 1994، تم إنشاء الكلية القانونية الرومانية للدراسات الأوروبية والتي تعبر عن أقدم تعاون فرنسي روماني جامعي، ويقع مقر هذه الكلية في جامعة بوخارست (عاصمة رومانيا)، وهي متخصصة في تدريس قانون الأعمال الأوروبي بالشراكة مع جامعة باريس1 بونتيون سوربون. وقد ازدهر الإعداد أو التعليم الجامعي الفرنسي في رومانيا بفضل الدور الرائد لهذه الكلية. كما تؤهل الدراسة في هذه الكلية ملتحقيها للحصول على درجة أو شهادة الماجستير في القانون التجاري الدولي الأوروبي. ويتم دعم الكلية القانونية الفرنسية الرومانية من قبل 14 جامعة فرنسية والتي تقدم بدورها الوسائل والآليات التي تمد تلك الكلية بالأساتذة على مدار العام الدراسي[49].

وقد أكد مؤتمر رؤساء الجامعات (فرنسا) CPU (Conférence des Présidents Universitaires) على أهمية التعاون مع الشركاء الأجانب والهدف من ذلك هو مواكبة تحدي التنافسية بين المؤسسات. وفي هذا الإطار تم تفعيل مشروعات إنشاء مؤسسات فرنسية في الخارج، حيث تم إنشاء جامعة باريس4 وهي موجودة في الإمارات العربية المتحدة، كما تم إقامة المدرسة المركزية في بكين[50].

أضف إلى ذلك وجود خمس مدارس فرنسية كبرى في الخارج، تم إنشاء تلك المدارس في الفترة ما بين 1846 و1928، وقد تحددت وظيفة هذه المدارس في تنمية البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل المدرسة الفرنسية بأثينا والمدرسة الفرنسية بروما ومدرسة Cass Develazquez بمدريد، والمدرسة الفرنسية بالشرق الأقصى والمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة.

أما فيما يتعلق بالجامعات فيمكن الإشارة إلى بعض منها: جامعة Galatasaray الفرنسية الموجودة في اسطنبول [تركيا]، والجامعة الفرنسية بأرمانيا وجامعة Hanoi للعلوم والتكنولوجيا الموجودة في فيتنام، والجامعة الفرنسية في مصر[51].

2) الجامعة الفرنسية بمصر:

تم افتتاح هذه الجامعة بشكل رسمي في عام 2006، من قبل الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وهي جامعة خاصة تضم ثلاث كليات:

أ) كلية اللغات التطبيقية والتي افتتحت في سبتمبر 2002 بالشراكة مع جامعة باريس3 سوربون الجديدة.

([49]) Ministére des Affaires e'trangéres, Ambassade de France en Roumanie: Fiche curieroumanie 2016, Bucarest, Institute Francais de Roumanie, 2016, p.1.

([50]) Réseau Europén des migrations: L'immigration des etudiants Etrangers en France, France, EMN, 2012, p.86.

([51]) Patriciapol et Andrée Surock, l'internationalisation de l'enseignement supérieur, France, parlement européen, union européen, 2015, p.116.

ب) كلية إدارة ونظم المعلومات والتي تم افتتاحها في سبتمبر 2002 بالشراكة مع جامعة نونت Nantes.

ج) كلية الهندسة والتي تم افتتاحها في 2003 بالشراكة مع الجامعات الفرنسية التالية: Paris VI – Haute Alsace – Corse[52].

3) الجامعة الفرنسية الإيطالية:

هي مؤسسة هادفة لتحقيق التعاون العلمي بين فرنسا وإيطاليا. تم إنشاء هذه الجامعة عقب توقيع اتفاق حكومي دولي في Florence بإيطاليا في 6 أكتوبر 1998. ويتم تمويل هذه الجامعة من قبل وزارة التعليم الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي كجهة فرنسية ومن قبل الـMIUR كجهة إيطالية. ومن أهم أهداف هذه الجامعة:

أ) تدعيم التعاون الجامعي بين البلدين وذلك في إطار التعليم المستمر والبحث العلمي.

ب) الحصول على درجات مزدوجة ومشتركة من خلال تفعيل المناهج الدراسية المشتركة.

ج) تحسين ودعم البرامج البحثية العلمية والتقنية المشتركة[53].

المبادرات الفرنسية الخاصة بالحراك المؤسسي:

وتعكس الأمثلة السابق ذكرها المبادرات الفرنسية الخاصة بالحراك المؤسسي وهي كالتالي:

المبادرة الأولى: مشروع استضافة المؤتمر الدولي ايراسموس+ للوكالات البلجيكية ولوكالات لوكسمبرج من 13 و14 أكتوبر 2015 في بروكسل أثناء رئاسة لوكسمبرج لمجلس الاتحاد الأوروبي. وأيضاً المشاركة في إطار يوميات برنامج ايراسموس+ والتي تم تنظيمها من قبل مكتب ايراسموس الصربي في بلغراد في نوفمبر 2015[54].

المبادرة الثانية: قمة فرانكفورت Sommet Francfort:

عقدت هذه القمة في 27 أكتوبر 1986 وذلك لتبني فكرة إنشاء جامعة فرنسية ألمانية للتعليم العالي وتشجيع الحراك الجامعي بين الدولتين. هذا وتتعاون أكثر من (180) مؤسسة للتعليم العالي الفرنسية والألمانية مع بعضها البعض بهدف تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في

---

(52) Jean Pierre Delabre: Fiche Egypte, www.amba. France. Eg. Org, France, ministére des affaires etrangeres et Europeennes, Ambassade de France en Egypte, Mars, 2010, p.6.

(53) Les Dossiers de Campus France No. 25: Journée Italie, France, Campus France, Avril 2015, p.24.

(54) Rémy Gicouel et Astrid knetchner: Agence Erasmus+ France Education Formation, Programme Erasmus+ (2014-2020), France, Igaenr, p.39.

فرنسا وألمانيا وذلك في إطار وجود الجامعة الفرنسية الألمانية UFA (Université Franco Allemagne) [55].

المبادرة الثالثة: عملية بولونيا Le Processus Bologne:

وقد بدأت هذه العملية في 1998، وهي آلية لتحقيق التقارب بين نظم التعليم العالي الأوروبية. وفي 2010 كان لهذه العملية دور في إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والذي يتكون من (50) دولة [الفضاء الاقتصادي الأوروبي – تركيا – الاتحاد الروسي]. كما سمحت هذه العملية بتحقيق مزيد من التوافق بين الأنظمة الوطنية[56].

المبادرة الرابعة: برنامج تمبوس وبرنامج ايراسموس مندوس:

يسهم برنامج تومبوس في إنشاء منطقة للتعاون في مجال التعليم العالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة الشريكة.

أضف إلى ذلك البرنامج المشترك ايراسموس مندوس والذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي الأوروبية وتعزيز التعاون بين الثقافات وجذب أفضل الطلاب والجامعيين من جميع أنحاء العالم[57].

المبادرة الخامسة: وفي يناير 2016 تم تنظيم ندوة دراسية من قبل وزارة التربية الوطنية الفرنسية للتعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع رؤساء الجامعات ومدراء المدارس الفرنسية الكبرى للهندسة وذلك لمناقشة فعاليات إقامة الجامعات الفرنسية في الخارج[58].

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وفرنسا في مجال الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي:

ويوضحه البحث كما يلي:

1) أوجه التشابه:

([55]) Rachidu Gacem: La France et la construction de l'espace europeen de l'enseignement supérieur EES depuis le debut des annees soixante a l'epoque contemporaine, Paris, hal, 2014, p.118.

([56]) Commission Européenne: L'équivalence des diplomes dans la grande region, France, CRDEURES, 2015, p.5.

([57]) Parfaire: Etablissements enseignement supérieur structure et fonctionnment, France, www.parafaire, Fevrier, p.37.

([58]) Anne Benoit: Les Bréves de campus France, Paris, Desbouis Grésil, 2016, p.6.

أ) تتشابه مصر مع فرنسا في تحديد دور الجامعة كمؤسسة للتعاون الدولي.

ففي فرنسا حددت المادة L123-3 من قانون التعليم وظائف التعليم العالي في إطار التعاون الدولي – كما يلي:

- المشاركة في إنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي والبحث العلمي.
- التعاون الدولي[59].

وفي مصر تعد الجامعة هي المؤسسة التي تجمع وتؤلف وتربط وتكون ساحة للالتقاء والتفاعل والتكامل وهي جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية وإنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها مع بعض... وفيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني ومع الثقافات الإنسانية الأخرى[60].

ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم النظام المفتوح: وهو النظام الذي يتصف بوجود علاقة أساسية بينه وبين البيئة المحيطة وتركز هذه الصفة على أهمية التفاعل المستمر بين النظام المفتوح وبين الظروف والأوضاع البيئية المحيطة به ومن ثم فهو يتأثر ويؤثر فيها في الوقت نفسه[61].

ب) تتشابه فرنسا مع مصر من حيث وجود مبادرات لتفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي.

ففي فرنسا تضمنت هذه المبادرات مشروع استضافة المؤتمر الدولي إيراسموس+ للوكالات البلجيكية ولوكالات لوكسمبرج في بروكسل، وقمة فرانكفورت [فرنسا وألمانيا] وعملية بولونيا وإنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي، بالإضافة إلى برنامجي تمبوس وإيراسموس مندوس.

وفي مصر أيضاً تم رصد بعض من هذه المبادرات نذكر منها على سبيل المثال تأكيد المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي على أهمية تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية والتعاون الدولي. بالإضافة إلى تشكيل اليونسكو لجان دولية مثل اللجنة الدولية للتعليم لمواجهة القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى مشروع إنشاء فرع جامعة القاهرة الدولي.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم العلاقات الدولية، فالجامعة تتفاعل ليس فقط مع المؤسسات العلمية والبحثية المحلية، بل وأيضاً مع غيرها على المستويين الإقليمي والدولي، ومن هنا تأتي أهمية العلاقات الدولية بين الجامعة وغيرها من المؤسسات العلمية والبحثية، الأمر الذي يستوجب معه أن يكون للجامعة سياسة محددة لعلاقتها الدولية[62].

([59]) E. Lams/maj E le Maitre: op. cit. p.2.

([60]) حامد عمار، مرجع سابق، ص96–97.

([61]) عبد القوي سعيد حسامي، النظام المفتوح والنظام المغلق

([62]) دليل تقويم واعتماد الجامعات، مرجع سابق، ص2009.

ج) تتشابه مصر مع فرنسا في التأكيد على أهمية التعاون المؤسسي.

ففي مصر يتيح هذا التعاون إيقاف نزيف هجرة العقول من الجنوب إلى الشمال، حيث يسمح بالانتقال السريع للمعرفة والتكنولوجيا، وتوفير الحافز لبقاء العقول في بلادها. ويتطلب تحقيق ذلك إدراك المنظمات الدولية وجامعات البلاد المتقدمة لحاجة البلاد النامية إلى تحسين جامعاتها ومساعدتها على حل مشكلاتها ومواجهة الصعوبات التي تواجهها الجامعات(63).

وفي فرنسا أيضاً تسعى اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي ككيان يجمع عدداً من الجهات الفاعلة في مجال التضامن الدولي إلى مواكبة التطورات، وذلك بتأكيدها على شراكة أعضائها مع المنظمات المختلفة في دول الجنوب، حيث أطلقت هذه اللجنة برنامج استمر لعدة سنوات وذلك بشأن دعم منظمات المجتمع المدني في الجنوب وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف هي كالتالي(64):

الأول: تعزيز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الشمال والجنوب من خلال الشراكة.

الثاني: دعم عمليات هيكلة المجتمع المدني والتشاور مع السلطات العامة.

الثالث: المشاركة في المناقشات العامة حول دور الجهات الفاعلة للمجتمع المدني في تحقيق التنمية والحد من الفقر.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء ما أكدته وثيقة هلسنكي الختامية وهي إعلان يقنن سبل التعايش السلمي بين الشرق والغرب، توصل إليه رؤساء دول وحكومات خمس وثلاثين دولة من دول شرقي أوروبا وغربها، وهي تركز على الوفاق بين الشرق والغرب والأمن والمسائل المتصلة بالحدود وضمانات السلام(65).

2) أوجه الاختلاف:

أ) تختلف فرنسا عن مصر من حيث النشأة التاريخية لنظم التعليم العالي وظهور الجامعات كمؤسسات تعليمية.

ففي فرنسا شهد القرن الثالث عشر البداية الأولى لنشأة الجامعات الفرنسية مثل جامعة السوربون والتي أسسها روبر سوربون وكانت هذه الجامعات تهدف إلى تكوين النخب المدنية والدينية(66).

---

http:portal.kfs.edu.eg. 11/2/2014.

(63) أحمد إسماعيل حجي، مرجع سابق، ص57.

(64) Clemence pajot: Le partenariat vu par des organizations Francaises, la cooperation de société civile a société civile, strategies er pratiques de partenariat, France, CFSI, p.3. Available at http:cercle lu 14/4/2014.

(65) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، دار الوطن، 1994م، ص1039.

(66) E. Lams/maj: c. Le matitre: op. cit. p.1.

بينما في مصر فقد امتدت الجذور التاريخية لنظم التعليم العالي في العصور الوسطى حيث ظهرت أكاديمية الإسكندرية ومكتبتها الشهيرة في إرساء تراث علمي مجيد في العصر البطلمي والروماني ثم حدث تطور ملحوظ في نظام التعليم العالي خاصة بعد الفتوحات الإسلامية واتساع الدولة الإسلامية وأنشئت الجوامع المدارس، وأنشئ الجامع الأزهر ومدارس الأمويين ومدارس نظام الملك والقيروان وقرطبة وغيرها. تلك المؤسسات التعليمية العليا التي أدت إلى ظهور الحضارة الغربية بعد أن ترجمت تراثها العلمي والثقافي والفكري[67].

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل التاريخية حيث إن مصر على مدار عصورها التاريخية المتتالية وبحكم كونها مركز إشعاع حضاري كانت دوماً دولة مستقبلة وجاذبة للتيارات والمجتمعات والثقافات الأخرى وتصب فيها فتمتصها مكونة على مدى آلاف السنين ذلك المزيد الفريد للشعب المصري وحضارته[68].

ب) تختلف فرنسا عن مصر من حيث أسباب انفتاح مؤسسات التعليم العالي عالمياً.

ففي مصر يمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل السياسية حيث تبنى الرئيس المصري السابق مبارك رؤية تقوم على أساس من القطبية المتعددة، وإن نجاح مصر في هذا العالم يعتمد على نجاحها في فتح قنوات اتصال مع كافة الأقطاب والقوى الدولية، فاحتفظت مصر بعلاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحسنت علاقات مصر مع الاتحاد السوفييتي على الرغم من استمرار الولايات المتحدة كمصدر رئيس للمساعدات الاقتصادية والعسكرية[69].

أما في فرنسا فيمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الاقتصادية وذلك من حيث رغبة فرنسا في تعزيز نفوذها وتنمية الفرانكوفونية ومشاركة القدرات وحصر لمجموعات الخريجين وإنشاء روابط بينها وبين طلابها، بالإضافة إلى ذلك المساهمات المالية السنوية للطلاب الأجانب أثناء فترة إقامتهم للدراسة[70].

ج) تختلف مصر عن فرنسا من حيث أهداف الحراك المؤسسي.

ففي فرنسا: تعددت أهداف الحراك المؤسسي والتي منها تعزيز القدرة التنافسية وتدعيم النفوذ الوطني، وتحقيق ديناميكية التعليم العالي والبحث العلمي، والتواجد ضمن الشبكات الدولية وزيادة المنافسة الدولية والوطنية لمؤسسات التعليم العالي[71].

([67]) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص72.

([68]) مازن حسان، المصريون في الخارج.. أحلام العودة.. تداعب الغربة، **مجلة المعرفة**، العدد 96، المملكة العربية السعودية، مايو 2003م، ص60.

([69]) علي الدين هلال، **موسوعة مصر الحديثة**، المجلد الأول، الحكومة والنظام السياسي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م، ص119.

([70]) Beatrice Khaiat: Etudiants Internationaux France, Campus France, Février, 2017, p.3.

([71]) Aspacia Nanaki: op. cit. P.19.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الاقتصادية حيث المراكز التنافسية والتي تتكون من مجموعة من الشركات ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات العامة أو الخاصة والتي تعمل معاً في تآزر لإقامة مشروعات تهدف إلى تحقيق الابتكار والتنمية الاقتصادية، وتتعاون هذه المراكز لا مركزياً مع المجتمعات الخارجية في إطار من الشراكة الاقتصادية، ويتم ذلك مع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[72].

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المنافسة والتي تعني بذل شخصين أو أكثر أقصى جهد لتحقيق غرض ما، خاصة حين يكون التفوق هو الهدف[73].

بينما في مصر فقد أكدت رؤية جامعة عين شمس ورسالتها على:

- أن تصبح جامعة عين شمس ذات ميزة تنافسية عالمية في إدارة منظومة ابتكارية في التعليم والبحث والمعرفة وخدمة المجتمع.
- جامعة عين شمس مؤسسة تعليمية وبحثية وخدمية تتبنى الابتكار وتؤهل معرفياً ومهارياً خريجاً قادراً على المنافسة في سوق العمل وخدمة المجتمع طبقاً للمستجدات العالمية[74].

ويمكن تفسير ذلك في ضوء الرغبة في إحداث المزيد من التنمية والتطوير والنهوض الحضاري بمصر وهذا ما أكدته العوامل التاريخية فمن المشهور أن نظام التعليم وفقاً للنظام العربي الحديث الذي أقامه محمد علي لأول مرة في تاريخ مصر، بدأ من أعلى، أي من مستوى المعاهد التعليمية العالية والتي كانت تسمى المدارس المخصوصة، ذلك لأنه كان في حاجة عاجلة لقوى بشرية تعين على النهوض الحضاري بمصر، لتأخذ من الحضارة الغربية، ولم يكن مستعداً أن يبدأ البداية الطبيعية أي من أول سلم التعليم في المرحلة الأولى[75].

د) تختلف فرنسا عن مصر من حيث انتشار مؤسسات التعليم العالي بالخارج.

([72]) Vincent Aurez: Coopération dé centralize et intercommunalités, France, MAE, 2012, p.8.

([73]) حسن شحاتة وزينب النجار، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص297.

(74) www.asu.edu.eg. 28/10/2018

([75]) سعيد إسماعيل علي، التعليم العالي في مصر تاريخ عريق وحاضر مهدد، **مجلة ذوات**، العدد 12، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015م، ص35.

ففي فرنسا أكد مرصد التعليم العالي عبر الحدود في عام 2015 وجود عدد 12 حرماً جامعياً فرنسياً عبر العالم كله، ما يضع فرنسا في الترتيب الرابع بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا[76].

ويتم ذلك من خلال العديد من الآليات والأدوات مثل كمبوس فرانس لتعزيز الأنشطة الدولية واديوفرانس لتعزيز التعليم العالي الفرنسي في الخارج وPRES: مراكز أقطاب البحث العلمي والتعليم العالي لتحقيق التنافسية الدولية، والشبكات المؤسسية التي تربط مجموعة من مؤسسات التعليم العالي لتعزيز التعليم الجامعي في التخصصات المختلفة.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم التواصل فالتواصل عنصر مهم لنجاح الشراكة وبالتالي يلزم التنسيق مع جهات الشراكة وكذلك المستفيدين من خلال خطة استراتيجية وإعلامية تجعل هناك فرصة لأصحاب المصلحة لإبداء وجهة نظرهم في مشروع الشراكة[77].

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء العامل التاريخية والثقافية.

العوامل التاريخية: حيث إنه في عام 1922 أي بعد الحرب العالمية الأولى، حرصت فرنسا على تعزيز نشاطها الثقافي، لذلك تم إنشاء الجمعية الفرنسية للنشر والتبادل الفني والتي تسمى حالياً الجمعية الفرنسية للنشاط الفني، وتهدف هذه الجمعية تحت رئاسة وزارة الأعمال الخارجية ووزارة الثقافة إلى تحسين ونشر الثقافة الفرنسية في العالم كله، وذلك عن طريق زيادة حجم التبادلات والشراكات[78].

العوامل الثقافية: حيث ظهور الشبكة التعاونية الفرنسية والتي تعتبر عنصراً رئيساً في تمثيل الثقافة الفرنسية وهي لها صفة رسمية، تجمع بين المجتمع الفرنسي وثقافته في الخارج، وتتكون هذه الشبكة من (101) مؤسسة فرنسية وأكثر من (900) منظمة فرنسية منتشرة في (161) دولة وتعتبر هذه الشبكة بمثابة المحرك الأساسي للأنشطة الثقافية الفرنسية بالخارج... حيث تتسم بأنها شديدة التوسع، ولها مؤسسات موزعة في جميع أنحاء العالم، ولكنها لها نفس الأهداف[79].

وعلى العكس من ذلك ففي مصر: تعددت الجامعات الخاصة مثل جامعة فاروس وجامعة النهضة وجامعة المستقبل وجامعة النيل والجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني والتي جاءت جميعها لتعبر عن

([76]) Nicolas Charles et autres: op. cit. p.75.

([77]) إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، دبي، دائرة المالية، أبريل 2010م، ص25.

([78]) Ekaterina Filimonova: l'internationalisation des politiques universitaires en France et en Russie, France, Hall, Janvier 2016, p.134.

([79]) Florence Domis: Diffuser une mediatheque Numérique pour l'institut Francais du japon et son réseau, Lyon Enssiv, septembre 2013, p.12.

نوع من المشاركة غير الحكومة في مسئولية إعداد الكوادر اللازمة لمقابلة الحاجة الجماهيرية الملحة للتخصصات الجديدة في مجال التعليم العالي[80].

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل التاريخية حيث قد ساعد الوجود البريطاني في مصر الإرسالية الأمريكية على توسيع أنشطتها التعليمية فبدأت فكرة إنشاء الجامعة الأمريكية بمصر عام 1914، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى يسرت الأوضاع في المجتمع المصري لإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي بدأت عملها رسمياً في الخامس من أكتوبر عام 1920[81].

كما يمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء العوامل الاقتصادية: حيث تراجع دور الدولة وتعاظم دور القطاع الخاص والذي بدأ يقتحم مجال التعليم العالي باعتباره مجالاً خصباً للاستثمار، خاصة وأن الدولة تعهدت بأن تقدم للمستثمرين فيه إغراءات مادية وتشريعية مختلفة، تجعل العائد منه مشجعاً على المزيد من الاستثمار فيه. وترافق مع هذا انخفاض في أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية، ما أتاح الفرصة أمام أبناء القادرين على أن يجدوا فرصة التعلم عالياً في الجامعات والمعاهد العليا الخاصة[82].

هـ) تختلف فرنسا عن مصر من حيث الدمج بين الجامعات.

ففي فرنسا: اتجهت فرنسا إلى الدمج بين الجامعات حيث يمكن للعديد من الجامعات أن تندمج ضمن كيان مؤسسي واحد، خاضع لموافقة مجلس إدارة تلك الجامعات ولموافقة وزارية صادرة بمرسوم وبالفعل فقد تم الدمج بين جامعات ستراسبورج: ستراسبورج1، وستراسبورج2، وستراسبورج3 بهدف إنشاء جامعة واحدة فقط تسمى جامعة ستراسبورج، وقد بدأت فكرة تقليص النسيج الجامعي بالتزامن مع إنشاء مراكز البحث العلمي والتعليم العالي[83].

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الاجتماعية فبالعودة إلى فرنسا الديمقراطية وحقوق الإنسان يتضح أنها قدمت العديد من السياسات الهادفة إلى الالتحام الاجتماعي والتماثل والاندماج غير أنها كانت تسعى دائماً وفي كل مرة إلى إرساء مجتمع ذي توحد ثقافي[84].

بينما في مصر انقسمت الجامعات إلى جامعات لها فروع أو مراكز علمية في الأقاليم، وجامعات تتكون من سلسلة من الوحدات الجامعية المتناسبة يدير كلاً منها جهاز إداري مستقل ويتم تحقيق التنسيق بينها بواسطة مجلس إدارة عليا[85].

([80]) عادل عبد التواب بكري، مرجع سابق، ص160.

([81]) دعاء يوسف، بعثات ورواد، **مجلة التعليم العالي**، العدد الرابع، السنة الثانية، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، أبريل 2006، ص12.

([82]) سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص284.

([83]) Département des Affaires Juridiques: op. cit. pp.1-2.

([84]) إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، عمان، دار الحامد، 2013، ص75.

([85]) المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص50.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل الجغرافية والاجتماعية.

العوامل الجغرافية: وذلك للتغلب على مشكلة البعد الجغرافي، والذي يلعب دوراً كبيراً في إحجام بعض الطلاب الذين يسكنون في أماكن تبعد عن الجامعات مسافات كبيرة، رغم رغبتهم في التعليم[86].

العوامل الاجتماعية: حيث نستطيع أن نستنتج من التطورات الكمية من ناحية زيادة الجامعات في الوطن العربي، وزيادة عدد الطلاب، أنها جاءت لتعبر بوضوح عن مدى الاستجابات المجتمعية، ولأهمية دور الجامعات في الوطن العربي، تلك الاستجابات التي ظهرت تلبية لمتطلبات التنمية الشاملة التي يحتاجها الوطن العربي[87].

و) تختلف فرنسا عن مصر من حيث وجود نماذج للتعاون المؤسسي:

ففي فرنسا: تعددت الأمثلة الدالة على التعاون المؤسسي في مجال التعليم العالي نذكر منها على سبيل المثال: الكلية القانونية الفرنسية الرومانية، جامعة Galatasary الفرنسية بتركيا، والجامعة الفرنسية بأرمانيا، وجامعة Hanoi للعلوم والتكنولوجيا في فيتنام، والجامعة الفرنسية بمصر، والجامعة الفرنسية الإيطالية. ويمكن تفسير ذلك في ضوء العوامل السياسية حيث إنه ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ازداد تدويل التعليم العالي حيث مواءمة نظم التعليم العالي للمستوى الأوروبي من خلال عملية بولونيا وتداعياتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تشهد على أهمية هذا البعد الدولي[88].

بينما في مصر يوجد في بعض الكليات تشابكاً في بعض موضوعات الدراسة مع الدراسات التربوية ومع ذلك لا يتم الاستعانة بأساتذة التربية، فمثلاً موضوعات في اقتصاديات التعليم في كليات التجارة، أو اجتماعيات التربية في أقسام الاجتماع في كلية الآداب، أو تاريخ التعليم في أقسام التاريخ بكليات الآداب... لكن كليات التجارة والآداب لا تفكر غالباً في مد يدها ابتغاء صور من التعاون[89].

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء البيروقراطية فمع تعدد وتكاثر الجامعات والكليات والأقسام تكثر التنظيمات وتتعدد اللوائح والقوانين والعمل الجماعي مثل أي عمل يتم من خلال جماعات تنظيمية تلعب الإدارة دوراً حيوياً في تعويقه أو تيسير الأمور له[90].

([86]) إحسان محمد الظريف حسن، تطبيق نظام الجامعة الافتراضية ب.ج.م.ع، في ضوء خبرات بعض الجامعات العربية والأجنبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2009م، ص103.

([87]) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص62.

([88]) Stephan Vincent lancrin: l'enseignement supérieur: un nouvel enjeu stratégique, France, Presses de sciences N:39, 2008, p.76.

([89]) سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص391.

([90]) المرجع السابق، ص239.

رابعاً: التوصيات والمقترحات الإجرائية للحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي المصري على ضوء الاستفادة من الخبرة الفرنسية:

تشير دراسة الواقع الحالي للحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر ونتائج الدراسات السابقة حول التعليم الجامعي في مصر إلى العديد من جوانب الضعف والقصور التي تعتري هذا النوع من التعليم والتي تدعو إلى ضرورة اللجوء إلى شراكة تعليمية جديدة يكون من شأنها تحويل الجامعات المصرية من المحلية إلى العالمية، وذلك بتأكيد جوانب القوة وعلاج جوانب القصور أو الضعف. لذا سيتم في السطور التالية تقديم بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية للحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي بمصر في ضوء الاستفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المجال، وتتضمن أهم التوصيات والمقترحات الإجرائية التي توصل إليها هذا البحث فيما يلي:

1) وضع تصور استراتيجي متكامل للحراك المؤسسي للجامعات الحكومية، يعمل على استهداف الأسواق الأكاديمية التي لم تتشبع أكاديمياً بعد بالجامعات الخاصة والأجنبية والعمل على مد فروع للجامعات الحكومية المصرية في هذه المناطق وخاصة في التخصصات الحيوية التي تحتاجها خطط التنمية بها. ولا تزال هناك العديد من فرص الحراك متاحة في العديد من الدول الأفريقية وخاصة في منطقة حوض النيل ذات الأهمية الاستراتيجية.
2) توفير نظام تعليمي مرن يتغلب على الحدود الإقليمية والحواجز الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأفراد.
3) تنظيم الاتفاقيات وبرامج الشراكة والتعاون مع الجامعات الأجنبية.
4) الاستجابة للتحديات العالمية التي تواجهها المنظمات المجتمعية المختلفة ومنها المنظمات التعليمية وخاصة الجامعات وما تفرضه من ضرورة إضفاء البعد الدولي على خدماتها وبرامجها التعليمية والبحثية المتنوعة.
5) إقامة الصلات الوثيقة مع الوكالات والمنظمات والهيئات الدولية والجامعات الأجنبية في الدول المتقدمة.
6) رعاية الأنشطة والمنظمات التي تعزز التفاعل عبر الثقافي وتوفر الإعداد للحياة والعمل في مجتمع عالمي.
7) تطوير الجامعات المصرية لذاتها مسايرة لأحدث الاتجاهات التربوية وزيادة فرص اتصالها بالعالم الخارجي ومؤسسات التعليم الأجنبية المتطورة.
8) الاتصال بالمدارس العلمية المتميزة وعقد العديد من الاتفاقيات الثقافية والعلمية مع الكثير من دول العالم.
9) افتتاح فروع لجامعات مصرية بالخارج تضم نخبة من أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم خبرات دولية في مجال تخصصاتهم.
10) التوسع في جذب مؤسسات التعليم الجامعي المرموقة بالخارج لإنشاء فروع لها في مصر وذلك عن طريق تخفيف القيود وتوفير الحوافز.
11) زيادة عدد اتفاقيات الشراكة وبروتوكولات التعاون والتوأمة بين الجامعات المصرية والجامعات بالدول الأخرى تتضمن تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، إجراء أبحاث علمية مشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، عقد ندوات وورش عمل على مستوى دولي لتبادل الخبرات، وغيرها من أشكال التعاون العلمي على المستوى الإقليمي أو الدولي.
12) إنشاء مراكز للتميز تجمع ما بين الجامعات في الدول العربية من أجل تحقيق الامتياز الأكاديمي.

13) تبني برامج أو كراسي أو مراكز للتعريف بالجانب الآخر وللاستمرار في بحث أوجه التعاون لتلبية المتطلبات الوطنية والجماعية والإقليمية والدولية.
14) الاستفادة من التحولات في فضاء التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي والتعرف على مواقف الدول المختلفة من هذه التحولات بما في ذلك الآليات والوسائل والبرامج المساندة التي كانت لها أهداف تتجاوز مؤسسات التعليم العالي إلى تنمية مجتمعية وتحسين وظيفة التعليم العالي، وزيادة أثر التعليم العالي في المجتمع وتأكيد دوره في صناعة التنمية المستدامة.

فالظروف والتحديات التي تمر بها مصر تتطلب أن نواجهها بأساليب مبتكرة في العمل والتفكير، وطرائق حديثة في التربية والتعليم، لتنشئة أجيال معتزة بهويتها، متمكنة من التفكير المبدع الخلاق، وقادرة على الوفاء بمتطلبات العيش في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، في إطار التعاليم الدينية السمحة والقيم العربية الأصيلة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(1) إحسان محمد الظريف حسن، تطبيق نظام الجامعة الافتراضية ب.ج.م.ع، في ضوء خبرات بعض الجامعات العربية والأجنبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2009م.
(2) أحمد إسماعيل حجي، **التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003م.
(3) إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، دبي، دائرة المالية، أبريل 2010م.
(4) إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، عمان، دار الحامد، 2013، ص75.
(5) الجوهرة الحقباني وأخريات، **نماذج الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية والعالمية**، ندوة ألقيت في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
(6) الخطة الاستراتيجية لجامعة القاهرة، 2010-2015، جامعة القاهرة.
(7) المؤتمر الدولي عن جامعة القرن الحادي والعشرين، مسقط، وزارة التعليم العالي، 17-19 مارس 2001م، **مجلة مركز البحوث التربوية**، العدد العشرون، السنة العاشرة، القاهرة، دار الشروق، يوليو 2001م.
(8) المجالس القومية المتخصصة، **سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات**، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1981م.
(9) أميرة سامح عبد الرحمن السيد، دراسة مقارنة لنظم الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر وبعض الدول الأخرى، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2017م.
(10) أميمة حلمي مصطفى، تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، المجلد (60)، جامعة طنطا، 2015م.
(11) أمين النبوي، التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية، **مجلة التربية**، العدد الأول، المجلد الرابع، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارن والإدارة التعليمية، مارس، 2001م.
(12) إيهاب الحالي، آليات تقييم وتطوير البرنامج المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي وفق معايير التميز، **المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، مصر، القاهرة، القرية الذكية، سبتمبر 2012م.
(13) تقارير معلوماتية، سمات التعليم الجامعي والعالي، العدد (16)، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إبريل 2008م.
(14) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الحادية والثلاثون، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، 2003-2004.
(15) تقرير شركة كيه بي ام جي (KPMG) توسيع المدن الجامعية درس في التوسع العالمي الناجح لمؤسسات التعليم العالي سويسرا، شركة كيه بي ام جي، 2012، ص62، **مجلة الراصد الدولي**، العدد 25، السنة الثالثة، المملكة العربية السعودية، مرصد التعليم العالي، يناير 2013م.
(16) حامد عمار، دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، **مجلة دراسات تربوية**، مجلد 2، الجزء الثامن، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، سبتمبر 1987م.
(17) حامد عمار، في **آفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة**، القاهرة، مكتبة الدار العربية، 2003م.
(18) حسن شحاتة وزينب النجار، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

(19) دعاء يوسف، بعثات ورواد، **مجلة التعليم العالي**، العدد الرابع، السنة الثانية، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، أبريل 2006.
(20) سعيد إسماعيل علي، التعليم العالي في مصر تاريخ عريق وحاضر مهدد، **مجلة ذوات**، العدد 12، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015م.
(21) سعيد إسماعيل علي، **تعليمنا بين الأمس والغد**، القاهرة، عالم الكتب، 2004م.
(22) سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، الجامعات التعليمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية، الإصدار الثاني والعشرون، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م.
(23) سهام يس أحمد، وجمعة سعيد تهامي، دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية، في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد 19، العدد 81، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، أكتوبر 2012م.
(24) شاكر محمد فتحي أحمد، وهمام بدراوي زيدان، **التربية المقارنة: المنهج، الأساليب، التطبيقات**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003م.
(25) شريف عبد المعطي العربي وأحمد حسن القشلان، تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي في ضوء مدخل التعليم التنظيمي وإدارة الجودة الشاملة، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الثاني، العدد 3 الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، 2009.
(26) عادل عبد التواب بكري وثروت سعد زغلول، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، 2006م.
(27) عادل عبد الفتاح سلامة، واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، **المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، تطوير إدارة التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة زايد، أبو ظبي، 7-8 ديسمبر 2011م.
(28) عبد القوي سعيد حسامي، النظام المفتوح والنظام المغلق
(29) عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991م.
(30) علي الدين هلال، **موسوعة مصر الحديثة**، المجلد الأول، الحكومة والنظام السياسي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م.
(31) مازن حسان، المصريون في الخارج.. أحلام العودة.. تداعب الغربة، **مجلة المعرفة**، العدد 96، المملكة العربية السعودية، مايو 2003م.
(32) محمد الدبيان، اليونسكو معمل الفكر العالمي، **مجلة المعرفة**، العدد 105، المملكة العربية السعودية، فبراير 2014.
(33) محمد عبد الرؤوف علي، الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل الجامعات وانعكاساتها على تطوير التعليم الجامعي المصري دراسة مستقبلية، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2016م.
(34) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، دار الوطن، 1994م.
(35) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم العالي، مكتب إعلام الجمهور، أبريل 2006م
ثانياً: المراجع الفرنسية:

(36) Anne Benoit: Les Bréves de campus France, Paris, Desbouis Grésil, 2016,
(37) Argumentaire pour la Promotion des Etudes en France.
(38) Aspacia Nanaki: Le rayonnement des universités Francaises, Internatione lisation et Politique Internationale. Des universités colloque Annuel des presidents d'université, Nantes, CPU, 15, 16 et 17 Mars, 2006.

(39) Aurélie Filippetti: Action extérieur de l'état, rayonnement culturel et rayonnement scientifique de l'état No. 189, France, Commission des Affaires culturelles, Familiales et sociales, 2008,.
(40) Beatrice Khaiat: Etudiants Internationaux France, Campus France, Février, 2017.
(41) Bernard Cerquiglini: Agence Universitaire de La Francophnie, France, MB Graphism, 2013,.
(42) Blandine la perche: Lavalorisation de la recherché publique en France et la question de l'université, document de travail, no. 16, France, PRI, 2010.
(43) Centre Pour la Recherche et l'innovation dans l'enseignement: l'enseignement superieur a l'Horizon 2030, France, OCDE, 2011.
(44) Clemence pajot: Le partenariat vu par des organizations Francaises, la cooperation de société civile a société civile, strategies er pratiques de partenariat, France, CFSI, p.3. Available at http:cercle lu 14/4/2014.
(45) Commission Européenne: L'équivalence des diplomes dans la grande region, France, CRDEURES, 2015,
(46) David Alexandre Bonne: Analyse de l'ouverture International des Etablisse Ments d'enseignement supérieur et de recherché de grand est, France, Strasburg conseil SARL, Janvier, 2007.
(47) Département des Affaires juridiques: Loi 2007-1199 du 10 aout 2007 relative aux libertés et responsabilités des universités LRU ct ses Textes d'Application, France, Inserm, Octobre, 2009,
(48) Direction de la cooperation et des Echanges inter – universitaires. Programme auf, France, MESRS, Septemre 2009.
(49) E. Lams/maj: C. Le Maitre: Tronc Commun Administration, Fiche 1-9: Les Universités, Cooperation des CRFCB, 2016-2017.
(50) Ekaterina Filimonova: l'internationalisation des politiques universitaires en France et en Russie, France, Hall, Janvier 2016.
(51) Florence Domis: Diffuser une mediatheque Numérique pour l'institut Francais du japon et son réseau, Lyon Enssiv, septembre 2013.
(52) France straégie L'Enseignement supérieur Francais par de la les Frontiéres. L'urgence d'une stratégie, France, www.stratégie.gov. Fr, 2016.
(53) Jean Pierre Delabre: Fiche Egypte, www.amba. France. Eg. Org, France, ministére des affaires etrangeres et Europeennes, Ambassade de France en Egypte, Mars, 2010..
(54) Les Dossiers de Campus France No. 25: Journée Italie, France, Campus France, Avril 2015.
(55) Les Fiches Pratiques de Nouveauc outil de Coopération, renforcant l'attractivité et la visibilité de la recherché et de l'enselgnement supérieur. Available at: nouveaux – Outils: Fiche technique. Pdf. 20/6/2017.
(56) Ministére des Affaires e'trangéres, Ambassade de France en Roumanie: Fiche curieroumanie 2016, Bucarest, Institute Francais de Roumanie, 2016.

(57) Mohamed Harfi: Etudiants et Chercheurs a l'horizon 2020: Enjeux de la Mobilité international le et de l'attractivité de la France, Paris, Commissariat general du plan, Septembre, 2005.
(58) Nicolas Charles et Autres: Investir, dans I'internationalisation de l'Enseighement superieur, France, France Stratégie, 2016.
(59) Parfaire: Etablissements enseignement supérieur structure et fonctionnment, France, www.parafaire, Fevrier.
(60) Patriciapol et Andrée Surock, l'internationalisation de l'enseignement supérieur, France, parlement européen, union européen, 2015.
(61) Rachidu Gacem: La France et la construction de l'espace europeen de l'enseignement supérieur EES depuis le debut des annees soixante a l'epoque contemporaine, Paris, hal, 2014.
(62) Rémy Gicouel et Astrid knetchner: Agence Erasmus+ France Education Formation, Programme Erasmus+ (2014-2020), France, Igaenr.
(63) Réseau Europén des migrations: L'immigration des etudiants Etrangers en France, France, EMN, 2012.
(64) Stephan Vincent lancrin: l'enseignement supérieur: un nouvel enjeu stratégique, France, Presses de sciences N:39, 2008.
(65) Sylvie Brulatout – Conway et Marguerite de la Roche Fou Cauld: Agence Francaise pour la promotion de l'enseignement supérieur, l'Accueil et la Mobilité internationale, France, Séminaire REDOC, Campus Franc, 2013.
(66) Vincent Aurez: Coopération dé centralize et intercommunalités, France, MAE, 2012.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

(67) www.asu.edu.eg. 28/10/2018
(68) 30/1/2017. http://cu.edu.eg.
(69) Available at http://ust.edu/uaqe/count 29/11/2017
(70) Available at ictuse. Yoo. 7. com 2012.0 يونيو 11 – 2018/9/21
(71) Available at Media dix. U-Paris 10 Fr 23/6/2017.
(72) http:portal.kfs.edu.eg. 11/2/2014.
(73) http:www.label France. Education. Org. 31/5/2017, Ibid, p.6.
(74) www.ua.es1% Internationalization 4/2/2017